

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning



التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق في ظل الحرب وتقييد المرور من مضيق هرمز

تعليق نخبة من الباحثين

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط



يواجه العراق تحديات عديدة في الجانب الاقتصادي لكنه على مدى أكثر من (23) سنة منذ تغيير النظام السابق لم يشهد تحدياً عالمياً يتمثل بإغلاق مضيق هرمز أثناء الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وتقييد المرور أثناء الهدنة التي أوقفت الحرب بشكل مؤقت، إذ يصدر العراق حوالي (90%) من نفطه عبر مضيق هرمز.

تكمن المشكلة المعقدة في أن العراق يعتمد بشكل أساسي على تصدير النفط وكل الدورة الاقتصادية مرتبطة بتصدير النفط، إذ تعمل الدورة الاقتصادية من خلال بيع النفط والحصول على العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) ليتم تحويل الدولار إلى التجار الذين يقومون بالحصول على الدينار العراقي من عملية التجارة الداخلية ومن ثم تحصل الحكومة على الدينار العراقي من التجار مقابل الدولار الأمريكي لتقوم الحكومة بعدها بتوزيع الرواتب بالدينار العراقي، إن هذه العملية مترابطة وإن أي نقص في بيع النفط سيؤثر على المدى القريب والبعيد على الاقتصاد العراقي.

إن هذه المشكلة معقدة ومركبة لكونها تتعلق بجوانب وقضايا إقليمية ودولية وليس للعراق السيطرة عليها، يركز هذا الاستطلاع على معرفة تصورات نخبة من أهل الاختصاص والرأي لمحاولة فهم طبيعة التحدي الاقتصادي الذي يواجه العراق وكذلك محاولة تفكيك أبعاده وتصور المسارات المستقبلية والحلول العملية فيما لو طال أمد الحرب أو حدث متغير يجعل من الصعب على العراق تصدير نفطه من مضيق هرمز، يشارك في هذا الاستطلاع ثلاثة خبراء وهم كل من الاستاذ المتمرس الدكتورة (وفاء المهداوي) والأستاذ الدكتور (قصي الجابري) والدكتور (سلام جبار)، وتم طرح أربعة أسئلة تشمل أبعاداً متعددة حول موضوع (التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق نتيجة إغلاق مضيق هرمز أو تقييد المرور فيه) وتشمل هذه الأسئلة:

السؤال الأول: ما هي تداعيات تقييد المرور من مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي

السؤال الثاني: هل تستطيع الحكومة إيجاد بدائل لتمويل الرواتب خلال الأشهر القادمة لو استمرت الحرب أو تقييد المرور؟

السؤال الثالث: كيف تقيم اعتماد العراق على خطوط الأنابيب البرية الحالية، أو استحداث خطوط جديدة لمعالجة أي أزمة في مضيق هرمز؟

السؤال الرابع: ما هو السيناريو المتوقع لسعر صرف الدولار أمام الدينار خصوصاً أن هنالك نقصاً حاداً في الدولار الأمريكي نتيجة الحرب وتوقف الصادرات؟

أولاً: ما هي تداعيات تقييد المرور من مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي ؟

د. وفاء المهداوي¹

يُعدُّ مضيق هرمز الشريان الحيوي الوحيد لصادرات النفط الخام العراقي من الموانئ الجنوبية، التي تشكل أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة، وأن تقييد المرور أدى إلى شلل شبه تام في التدفقات النقدية الدولارية، مما يسبب عجزاً حاداً في تمويل النفقات التشغيلية والاستثمارية. التداعيات لن تقتصر على الموازنة، بل ستمتد لتشكل ضغطاً هائلاً على الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، مما يهدد الاستقرار النقدي ويرفع معدلات التضخم نتيجة لحدوث أي توقف في سلاسل الإمداد السلعية التي تعتمد على الممرات البحرية.

1. أستاذ التنمية الاقتصادية المستدامة - الجامعة المستنصرية.

د. قصي الجابري²

يمثل مضيق هرمز شرياناً حيوياً للاقتصاد العراقي، بوصفه قناة العبور شبه الوحيدة لصادراته النفطية القادمة من الموانئ الجنوبية. إن أولى التداعيات تتمثل في حدوث صدمة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي والذي يشكل الناتج النفطي حوالي 60% منه، هذه الصدمة ستنتقل إلى الصادرات العراقية، إذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، وسينتقل هذا التأثير إلى الإيرادات العامة للدولة حيث تشكل الإيرادات النفطية ما بين 81% - 88% من الإيرادات العامة للدولة بعد عام 2015. لذا ففي حال تعذر التصدير جزئياً أو كلياً، فإن الحكومة ستواجه فجوة تمويلية متزايدة لا يعوضها ارتفاع الأسعار العالمية، كما قد تمتد التأثيرات إلى القطاع الخارجي عبر انخفاض تدفقات العملة الأجنبية، والضغط على الاحتياطيات، وتزايد اختلالات سعر الصرف واتساع السوق الموازية.

د. سلام جبار³

مكامن الضعف في الاقتصاد العراقي كبيرة، وهو يعاني من الانكشاف الحاد على الاستيرادات، والاعتماد المفرط على مبيعات الطاقة (النفط الخام)، يحتاج العراق إلى إنفاق المليارات من الدولارات من أجل تشغيل شبكات نقل النفط البرية، وهو أمر مستحيل في الوقت الحاضر.. ستراجع قدرة العراق على الاستفادة من المزايا السعرية لبرميل النفط، وأولويات الإنفاق الحكومي ستبدل وتراجع الخطط التنموية، يتوقع أن تتراجع أهمية ميناء الفاو الكبير، كما ستقل حظوظ العراق في تنفيذ طريق التنمية الحيوي.

2. أستاذ الاقتصاد الكلي في الجامعة المستنصرية /خبير استشاري في وزارة التخطيط.

3. خبير اقتصادي.

ثانياً: هل تستطيع الحكومة إيجاد بدائل لتمويل الرواتب خلال الأشهر القادمة لو استمرت الحرب أو تقييد المرور؟

د. وفاء المهداوي

مع انسداد طرق التصدير، ستواجه الحكومة خيارات صعبة ومعقدة لتمويل الرواتب، البدائل المتاحة تشمل اللجوء إلى الاقتراض الداخلي من البنك المركزي وعن طريق السوق الثانوية (التمويل بالعجز)، وهو خيار محفوف بمخاطر تضخمية. كما قد تضطر الحكومة لتفعيل الجباية والضرائب بشكل صارم، لكنها لن تعوض إيرادات النفط. يبقى الحل الأمثل «نظرياً» هو تعظيم التصدير عبر الخط الشمالي (إقليم كردستان) أو الصهاريج عبر الأردن، على الرغم من محدودية طاقتها الاستيعابية مقارنة بالمنافذ البحرية.

د. قصي الجابري

ترتبط قدرة الحكومة العراقية على تمويل الرواتب بتدفقات الإيرادات النفطية، مما يزيد من مخاطر التمويل في حال استمرار تعطل الصادرات. إن الخيارات المتاحة محدودة بسبب ضعف القطاع المالي في العراق مما يجعل التمويل بالسندات الحكومية غير مجدٍ وإن أعباءه ستكون على القطاع المصرفي. كذلك عدم وجود آليات لمواجهة المخاطر مثل الصناديق السيادية، خاصةً في ظل الهشاشة التي يعاني منها العراق. فضلاً عن صعوبة الاعتماد على احتياطات البنك المركزي لتغطية النفقات، كون ذلك يهدد الاستقرار النقدي خاصةً مع تفاقم الأزمة. كما أن للتمويل النقدي مخاطر كبيرة على التضخم وتدهور سعر الصرف. وبالتالي فلن يكون بديل أعباؤه، ومن ثم ستتحول المسألة من إدارة سيولة إلى تحدٍ يرتبط باستدامة المالية العامة.

د. سلام جبار

أكثر من (90%) من النفقات تعتمد على مبيعات النفط، يحتاج العراق إلى 6.3 مليار دولار شهرياً لتأمين تغطية نفقات الرواتب، والخسائر التي تكبدتها الحكومة في شهر آذار تقدر بـ 5.5 مليار دولار، ستلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز من خلال الاستدانة المحلية والخارجية، كما يمكن الاعتماد على احتياطات النقد أو البيع بالأجل، كما قد تلجأ الحكومة إلى اتباع سياسات نقدية ومالية منها إعادة تقييم سعر الصرف والإصدار النقدي بدون غطاء. نتيجة إليه يتوقع أن تتراجع معدلات النمو في الناتج الإجمالي، وسترتفع الديون الداخلية والخارجية إلى جانب سياسات تقييد الإنفاق الحكومي.

ثالثاً: كيف تقيم اعتماد العراق على خطوط الأنابيب البرية الحالية، أو استحداث خطوط جديدة لمعالجة أي أزمة في مضيق هرمز؟

د. وفاء المهداوي

الاعتماد الحالي على الأنابيب البرية (كالخط العراقي التركي) يعاني من معوقات سياسية وفنية وقانونية تجعله غير كافٍ كبديل استراتيجي لمضيق هرمز. العراق بحاجة ماسة لتنويع منافذ التصدير عبر الإسراع في تنفيذ «أنبوب العقبة» وتفعيل الربط السككي والبري (طريق التنمية) لتقليل المخاطر الجيوسياسية. كما أن استحداث خطوط جديدة يتطلب استثمارات ضخمةً ووقتاً طويلاً، لكنه ضرورة أمنية واقتصادية قصوى لضمان تدفق الإيرادات في الأزمات، وتحويل العراق من دولة حبيسة «ملاحياً» إلى عقدة ربط إقليمية.

د. قصي الجابري

يعكس هيكل التصدير العراقي تركزاً جغرافياً مرتفعاً عبر الخليج، مما يجعل أي اضطراب في مضيق هرمز ذا تأثير حاسم. وعلى الرغم من طرح خطوط الأنابيب كبديل، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية لخط كركوك-جيهان، إضافة إلى المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بدول العبور، وبالتالي فخلال الأمد القصير لا بد من النقل البري للنفط على الرغم من عدم قدرته على تلبية قدرات العراق واحتياجاته. وهنا تبرز أهمية التخطيط مستقبلاً لتنويع منافذ التصدير عبر الأنابيب عن طريق دول الجوار على الرغم من كونه سيضيف بعداً جيوسياسياً معقداً مما يتطلب علاقات جيدة ومتوازنة مع دول الجوار استناداً إلى مبدأ الاقتصاد أولاً ثم السياسة.

د. سلام جبار

يحتاج العراق إلى دبلوماسية للطاقة وتغليب المصلحة الاقتصادية الوطنية على التوجهات الشعبوية، علماً أن خط كركوك - جيهان طاقته الاستيعابية لا تشكل سوى 5.7% من طاقة العراق التصديرية، وهي لا تفي بالغرض، وأي شروط بتفعيل أو إنشاء خطوط أنابيب برية يتطلب عشرات المليارات من الدولارات.

رابعاً: ما هو السيناريو المتوقع لسعر صرف الدولار أمام الدينار خصوصاً وأن هنالك نقصاً حاداً في الدولار الأمريكي نتيجة الحرب وتوقف الصادرات؟

د. وفاء المهداوي

السيناريو المتوقع هو اتساع الفجوة القائمة بين السعر الرسمي والموازي نتيجة انخفاض عَرَض الدولار من قبل البنك المركزي (بسبب توقف الصادرات). سيؤدي نقص السيولة الدولارية إلى زيادة الطلب لأغراض المضاربة، مما قد يدفع الدينار نحو انخفاض قيمته الشرائية. وستتأثر القدرة على تمويل الاستيراد، مما يخلق تضخماً في أسعار السلع الأساسية. استقرار الصرف في هذا الظرف سيتوقف كلياً على حجم «الاحتياطات الأجنبية» وقدرتها على الصمود لفترة زمنية كافية لتغطية الطلب المحلي بالإضافة إلى الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاستيراد.

د.قصي الجابري

يتحدد سعر الصرف في العراق وفق تدفقات الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة للاختلال عند تقييد الصادرات نتيجة تراجع عرض الدولار مقابل استمرار الطلب عليه. في الأجل القصير، يمكن للبنك المركزي احتواء الضغوط عبر الاحتياطات الأجنبية، إلا أن فعالية ذلك تتآكل مع استمرار الأزمة، مما يوسع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي. وفي ظل السيناريو المتشائم والمتضمن الأمد الطويل للحرب قد يتراجع الدينار بشكل ملحوظ مع تصاعد التضخم وتدهور الثقة، بما يعكس ليس فقط اختلالات آنية بل هشاشة الاستقرار النقدي.

يمكن للبنك المركزي الدفاع عن سعر الصرف في الأجل القصير عبر تدخل انتقائي باستخدام الاحتياطات لتغطية الطلب الحقيقي، مع تشديد الرقابة على التحويلات للحد

من المضاربة. كما يتطلب ذلك امتصاص السيولة المحلية لتقليل الضغط على الدولار، وإعطاء أولوية لتمويل الاستيرادات الأساسية. ويُعد تعزيز الثقة عبر سياسات واضحة وشفافة عاملاً حاسماً في كبح الدولار. ويعتمد النجاح أساساً على كفاءة إدارة الاحتياطات واحتواء توقعات السوق.

أخيراً مع المفاوضات الحالية التي تجري بين إيران والولايات المتحدة التي تشير إلى قرب التوصل إلى حل نهائي بشأن هذه الحرب، فإن الأولوية لا تكون فقط في امتصاص الصدمة، بل في تثبيت الاستقرار ومنع الارتداد العكسي، خصوصاً في سوق الصرف، إذ يمكن صياغة التوصيات ضمن إطار «إدارة مرحلة ما بعد الأزمة» كما تعتمد المنظمات الدولية المختصة بهذا الشأن.

فيما يتعلق بسعر الصرف، ينبغي على البنك المركزي الانتقال التدريجي من نمط التدخل المكثف إلى إدارة مرنة وموجهة للسوق، عبر تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، ومنع التقلبات الحادة بدلاً من تثبيت صارم لسعر الصرف عند مستوى متدنٍ أدّى إلى تضخم العجز في الموازنة العامة للدولة. وفي نفس الوقت يُستحسن استغلال تحسن تدفقات الدولار لإعادة بناء الاحتياطات الأجنبية، بدلاً من استنزافها في الدفاع قصير الأجل. كما أن من المهم تفكيك القيود الاستثنائية التي فرضت خلال الأزمة بشكل تدريجي ومدروس، لتجنب حدوث صدمات عكسية في السوق. كما ينبغي تعزيز قنوات تمويل التجارة الرسمية، بما يقلل من الاعتماد على السوق الموازية ويعيد توجيه الطلب على الدولار نحو القنوات النظامية. أما على المستوى الأوسع، فإن هذه المرحلة تمثل فرصة لإعادة النظر في التراخي المالي مع تخفيف الضغوط على البنك المركزي، وتقليل الاعتماد على التمويل النقدي، بما يعزز مصداقية السياسة النقدية. كذلك، فإن ترسيخ الاستقرار يتطلب إدارة توقعات السوق من خلال تواصل شفاف وواضح حول توجهات

السياسة الاقتصادية، بما يعيد بناء الثقة بالدينار ويحد من الدولار. فضلاً عن أن التجربة أثبتت أهمية تنويع خطوط نقل النفط عبر دول الجوار، وضرورة التوجه نحو إنشاء الصناديق السيادية وبما يعزز الاستقلال الاقتصادي. وبصورة عامة، فإن التحدي في مرحلة ما بعد الأزمة لا يكمن في معالجة الاختلالات الظاهرة فقط، بل في منع تراكم اختلالات جديدة، عبر الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء استقرار نقدي ومالي أكثر استدامة، يأخذ بنظر الاعتبار وضع استراتيجية لإدارة المخاطر خاصة وإن العراق يعد من البلدان الهشة اقتصادياً.

د. سلام جبار

يعتمد على أمد الحرب، الحرب حالياً متوقفة، وإذا عادت القدرات الطبيعية إلى العراق في التصدير فلن تكون هناك حاجة إلى إعادة النقاش حول تخفيض قيمة الدينار العراقي، وإذا ما حصل ذلك، فستكون هناك تبعات على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وعلى المحفظة الاستثمارية، والحكومة العراقية تخطط لاستقطاب 100 مليار دولار في القطاعات غير النفطية، وسيترتب على ذلك، جملة من الإيجابيات والسلبيات على الاقتصاد العراقي، من بينها تقلص نسب تدفقات المستورد، وارتفاع نسب الفقر أيضاً، وقد ترتفع فرص التشغيل للعمالة الوطنية .

الخلاصة

تداعيات تقييد المرور من مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي

- يصدر العراق حوالي (90) من نفطه عبر مضيق هرمز، وهو الشريان الحيوي الوحيد لصادرات النفط الخام.
- 📉 اتساع الفجوة القائمة بين السعر الرسمي والموازي نتيجة انخفاض عرض الدولار من قبل البنك المركزي.
- 📈 تراجع عرض العملة الأجنبية وتأثر القدرة على تمويل الاستيراد مما يخلق تضخماً في أسعار السلع الأساسية.

هل تستطيع الحكومة إيجاد بدائل لتمويل الرواتب خلال الأشهر القادمة؟

- 🕒 يحتاج العراق الى 6.3 مليار دولار شهرياً لتأمين تغطية نفقات الرواتب، والخسائر في شهر اذار تقدر بـ 5.5 مليار دولار.
- 💰 اللجوء إلى التمويل بالعجز من خلال الاستدانة المحلية والخارجية من البنك المركزي وعن طريق السوق الثانوية.
- 📄 تعظيم التصدير عبر الخط الشمالي أو الصهاريج، وتفعيل الجباية والضرائب لتعويض إيرادات النفط

إعتماد العراق على خطوط الأنابيب البرية الحالية، أو إستحداث خطوط جديدة

- 👉 دبلوماسية للطاقة وتغليب المصلحة الاقتصادية الوطنية وبناء علاقات متوازنة مع دول الجوار.
- 🏗️ إستحداث خطوط جديدة يتطلب لكنه ضرورة أمنية واقتصادية قصوى لضمان تدفق الإيرادات في الأزمات.
- 🏔️ الإسراع في تنفيذ "أنبوب العقبة" وتفعيل الربط السككي والبري (طريق التنمية) لتقليل المخاطر الجيوسياسية.
- ⚠️ خط كركوك - جيهان طاقته الاستيعابية لا تشكل سوى 5.7% من طاقة العراق التصديرية وهي لا تفي بالغرض.

هوية البحث

• الباحثون:

- د. وفاء المهداوي - أستاذ التنمية الاقتصادية المستدامة - الجامعة المستنصرية
- أ.د. قصي الجابري - أستاذ الاقتصاد الكلي في الجامعة المستنصرية /خبير استشاري في وزارة التخطيط
- د. سلام جبار - خبير اقتصادي
- الموضوع: التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق في ظل الحرب وتقييد المرور من مضيق هرمز
- تأريخ النشر: نيسان - ابريل 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org